أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
11/08/2026
العدد: 297

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

الوجه الآخر لحملة علي الزيدي ضد الفساد!

ريبوار أحمد

في الآونة الأخيرة، برز علي الزيدي في الساحة السياسة العراقية كبطل لمكافحة الفساد؛ حيث أطلق حملة صغيرة لكنها أثارت ضجة كبيرة، مدعياً أنه يستأصل جذور الفساد ويعيد بقوة السلاح الإيرادات المنهوبة من هذا المجتمع إلى الجماهير. لا شك أن مصدر جميع إيرادات الرأسماليين هو استغلال ونهب قوة العمل، ولكن المقصود بـ "الفساد" في هذه الحملة هو تلك الإيرادات التي تُعد نهباً حتى وفقاً للقوانين البورجوازية نفسها.

من المؤسف، أن هذه الحملة ولّدت تفاؤلاً مفرطاً في أوساط الناس ، وحصلت حتى على دعم العديد من القوى والجهات السياسية. ووصل هذا التفاؤل إلى حد التوهم بأن هذا "البطل" يريد ويستطيع استعادة تلك التريليونات من الدولارات المنهوبة من قبل الناهبين، وبالتالي تخفيف – ولو قليلا من العبء والآلام اللا متناهية الملقاة على كاهل الجماهير العاملة والكادحة.

منذ البداية، لم تترك خطوة الزيدي هذه أي مجال للشك؛ فقد كانت مجرد مادة دعاية واستهلاك سياسي لمنع تفجر غضب الجماهير ويأسها بوجه هذا النظام الفاسد والرجعي والمستبد حتى النخاع، وكابيناته المتلاحقة. لقد وصل غضب الناس ويأسهم إلى نقطة كان لابد من تهدئتها. فجاء الزيدي ووضع يده على أحد أكثر جوانب هذا النظام قبحاً وفضيحة والذي أثار غضب الناس إلى أقصى حد، ألا وهو "الفساد". وتظاهر بأنه سيوقف هذا المحيط من النهب والسلب.

والآن، وبعد مرور فترة على هذه الحملة وانحسارها ويمكن القول انها تقترب من نهايتها، بات واضحاً تماماً أن الزيدي عمل بعكس ادعاءاته تماماً. ما فعله الزيدي هو التضحية بمجموعة من الفاسدين الصغار جدا للتغطية على الفاسدين الكبار وتبييض صفحتهم. لقد ضحى بجمع من النواب والمسؤولين من الدرجات الثانية والثالثة وما دونها، ليوهم الناس بأن السراق والنهابين الكبار قد خرجوا ناصعي البياض وأبرياء من عملية التحقيق في الفساد.

اذ انه ينبغي على الناس الآن أن يلوموا أنفسهم لأنهم كانوا يعتبرون البارزاني، والطالباني، والمالكي، والعبادي، وعلاوي، والحكيم وأمثالهم سراقاً وفاسدين كباراً؟! فقد انطلقت حملة المحاسبة وجرت التحقيقات ولم يتم المساس بهم أو مساءلتهم! في حين أنه من الواضح والجلي أن هؤلاء وامثالهم قد نهبوا جميع ثروات وإيرادات هذا المجتمع التي في باطن الأرض وفوقها وفي السماء.

ودع جانباً إيرادات النفط والجمارك والقطاعات الأخرى؛ فلا توجد شركة، أو مشروع استثماري، أو مجمع سكني، أو مصنع، أو مستشفى خاص، أو مشروع تجاري إلا وتعود ملكيتها مباشرة لهؤلاء وأحزابهم، أو يمتلكون فيها 50% على الأقل. ومؤخراً، حوّلوا حتى مشاريع الانارة، والمياه، والوقود، والحساب البنكي (حسابي - وهو نظام بانكي فُرض قسراً على المواطنين واستُقطع بموجبه مبالغ من رواتبهم) وكافة الخدمات العامة من كونها خدمات للمواطنين إلى اعمال تجارية ومصدر نهب مباشر لهم. ومع ذلك، يبيعونها للناس على أنها فضل وخدمة! والظاهر أنهم لا يعتبرون كل هذا فساداً!

لا يعتبرون فساداً أن تُمنح شركات الأحزاب الحاكمة عقود تعبيد كيلومتر واحد من الطريق بسعر يفوق 10 أضعاف كلفته الحقيقية دون إقامة مناقصات لأقل الأسعار. ان الماء والكهرباء والوقود والغذاء والدواء والتأمين الصحي والتعليم و... كلها تدار بنفس الطريقة تماماً. أن حملة مكافحة الفساد، إن لم تمد يدها إلى كبار السراق الذين ذكرنا أسماءهم، وإلى الكاظمي والسوداني والوزراء ورؤساء الجمهورية الغارقين في الدولارات، فكيف يمكن تسميتها بمكافحة الفساد؟!

في هذه الحملة التي يبحث فيها الزيدي ظاهرياً في كل جحر عن ملايين الدنانير والدولارات، لماذا لا يبحث إذن عن المليارات، بل عشرات ومئات المليارات بل حتى التريليونات من الدولارات التي تسبب هذا النهب بالذات في إغراق الجماهير في البؤس؟ الفاسدون الكبار هم أولئك الذين نهبوا المليارات. هل هناك أدنى شك في أن الطالباني والبارزانيين والمالكي والعبادي وعلاوي والحكيم والكاظمي والسوداني ورؤساء الجمهورية لم يصبحوا اصحاب هذه المئات من المليارات بل التريليونات من الدولارات حتى وفقاً لمعايير وأعراف النهب البورجوازية نفسها؟!

كل هذا جانباً، ولكن ما هي فائدة تلك الدولارات والدنانير القليلة التي استُردت من الفاسدين الصغار بالنسبة للجماهير؟! إذا كان استرجاع الأموال المسروقة لا يؤدي إلى أي زيادة في أجور العمال، ورواتب الموظفين، والتأمينات، والخدمات العامة، وتحسين معيشة الناس، فما فائدتها؟! إذا لم يستطع الزيدي من خلال هذا تحقيق أي تحسن في حياة الناس (وهو ما لم يحققه بالفعل) فهذه ليس سوى محاولة لتضليل الناس وتغفيلهم. هذه الإيرادات مجرد أموال تنتقل وتتداول بين أيدي الناهبين أنفسهم.

في الواقع، وإلى جانب هذه الضوضاء والاستعراضات، تم تحديد أجندة رئيسية أخرى لكابينة الزيدي. والمطلوب هو أن يتحول الزيدي إلى بطل لتمرير سياسة نيوليبرالية. ما يكمن خلف حملته الخادعة لمكافحة الفساد، الى جانب ذر الرماد في عيون الناس وتبرئة الفاسدين الكبار، هو التمهيد لتنصل الحكومة من أي مسؤولية تجاه حياة ومعيشة ومصير الجماهير. هذه هي الأجندة الرئيسية لكابينة الزيدي.

إن عشرات العقود التي وقّعها مع الشركات الأمريكية إلى جانب هذه الحملة المضللة، هي القاعدة والأساس لنهب هائل وكبير جداً تقوده الشركات لصالح أرباح رؤوس أموالها، وذلك على حساب بؤس وشقاء لا حدود لهما لجماهير العراق. إنها سياسة تسعى لتسليم كل مقومات حياة الناس إلى سوق رأس المال الجشع.

البقية على الصفحة الثالثة

الحكومة هي حكومة الشركات، وكل همها هو توفير فرص أكبر لتراكم رأس المال وأرباح تلك الشركات على حساب زيادة حرمان الجماهير العاملة والكادحة

ما فعله الزيدي هو التضحية بمجموعة من الفاسدين الصغار جدا للتغطية على الفاسدين الكبار وتبييض صفحتهم. لقد ضحى بجمع من النواب والمسؤولين من الدرجات الثانية والثالثة وما دونها، ليوهم الناس بأن السراق والنهابين الكبار قد خرجوا ناصعي البياض وأبرياء من عملية التحقيق في الفساد

أهم الثغرات في نظرية فاروفاكيس
قراءة في طروحات يانيس فاروفاكيس حول "الإقطاعية التكنولوجية"

الجزء الثالث

توما حميد

أصبح من الصعب اليوم الدفاع عن، أو حتى إخفاء، المآسي التي تمر بها البشرية في ظل الرأسمالية التي تعيش مراحلها المتأخرة، إذ نجد درجات خرافية من عدم المساواة والفقر وانخفاض المستوى المعيشي ونقص الخدمات والركود الاقتصادي والأمراض الاجتماعية والحروب والعنف والتغير المناخي والقمع وغيرها. في مواجهة هذا الواقع، يزداد التذمر والنقد والاحتجاج، بل إن هناك خوفاً من اندلاع ثورات اجتماعية كبرى. لم تعد استجابة الطبقة الحاكمة ومفكريها كما في السابق: نكران هذا الواقع والحديث عن منجزات الرأسمالية، أو أن الرأسمالية هي آخر ما يمكن للبشرية تحقيقه؛ بل إن الدفاع الذي يُدفع به إلى الواجهة هو ذلك الذي يعترف بهذا الواقع، ولكنه يُبرئ الرأسمالية منه، وينسبه إلى "تشويهات في الرأسمالية"، أو الابتعاد عن "الرأسمالية الحقيقية" أو "الرأسمالية النقية". وتبرز الدعوات إلى العودة إلى هذه الرأسمالية الحقيقية.

يتفق يمين البرجوازية ويسارها في تشخيص الوضع الحالي للرأسمالية، أي في كونه "انحرافاً عن الرأسمالية الحقيقية"، وحتى في إعلان "نهاية الرأسمالية"، كما يتفقان حول الأسباب التي أدت إلى بروز النظام الجديد، وهي: صعود وادي "السيليكون" و"التكنولوجيا الرقمية" و"أزمة 2008" ووباء كوفيد-19 وما رافقهما من تسيير مالي وحزم إنقاذ للأغنياء وتقشف للفقراء وفساد السياسيين وقمع حرية التعبير و... إلخ. ولكنهما يختلفان في تحديد شكل "الرأسمالية الحقيقية"؛ فبالنسبة لليسار، الهدف هو العودة إلى "الديمقراطية الاشتراكية" و"دولة الرفاه"، بينما الهدف بالنسبة لليمين هو العودة إلى "الليبرالية الكلاسيكية" و"رأسمالية المنافسة الحرة". والحلول التي يقترحها اليسار تجاه "الإقطاعية التكنولوجية" بالذات هي ديمقرطة "رأس المال السحابي" وفرض سيطرة عامة على المنصات الرقمية، بينما يدعو اليمينيون إلى مكافحة الاحتكار والعودة إلى مبادئ "السوق الحرة" وإنهاء العولمة.

هناك الكثير من التسميات لوصف النظام الذي يُفترض أنه حل محل الرأسمالية، مثل: "رأسمالية الريع" و"الرأسمالية الأوليغارشية" و"الرأسمالية الاحتكارية" و"رأسمالية العولمة" و"الإقطاعية الرقمية" و"الإقطاعية الجديدة" و"الإقطاعية التكنولوجية" و... إلخ.

حسب يمين البرجوازية ويسارها، فإن غياب التجارة الحرة وغياب المنافسة ووجود درجة عالية من الاحتكار والرقابة والمراقبة الأمنية والقمع وشراء السياسيين من قبل كبار الرأسماليين والشركات الاحتكارية والفساد بأشكاله والمحسوبية وتركز الثروة واشتداد الاستغلال وضعف التصنيع وسيادة القطاع المالي وتضخم قطاع الخدمات وزيادة الريع وغياب الديناميكية الاقتصادية والركود وقلة الابتكار و... إلخ، ليست سمات النظام الرأسمالي، بل إن وجودها يعني أن النظام الرأسمالي قد حدثت عليه طفرة، أو حتى تم الإطاحة به. في نظر فاروفاكيس مثلاً، هذه هي صفات نظام "الإقطاعية التكنولوجية"، وقد جاءت طروحاته في هذا السياق.

لقد أثارت هذه الطروحات، التي جاءت على شكل كتاب وحملة إعلامية هائلة من فيديوهات ومقابلات ومقالات وتعقيبات وتقييمات، ضجة هائلة في الغرب، أكثر من غيرها من الطروحات والتسميات.

من المثير للملاحظة أن معظم مفكري البرجوازية اليمينيين، مثل جويل كوتكين وغلين ويل وإريك بوسنر وغيرهم، بل حتى فاشيين مثل ستيف بانون، يتفقون مع يانيس فاروفاكيس – الذي يعرّف نفسه بـ"يساري" و"ماركسي متقلب" – حول هذه الطروحات. إن ما يدفع اليمين واليسار البرجوازي إلى الاتفاق حول هذا التحليل ليس قوته، بل لأنه يُبرئ الرأسمالية من مساوئها.

هناك عدد لا يحصى من الثغرات في نظرية فاروفاكيس، يستحيل التطرق إلى كلها، لذا سأتطرق إلى أهم هذه الثغرات.

في البداية، إن ما يحدد نظاماً اقتصادياً–اجتماعياً–سياسياً ليس الإنتاجية أو درجة القمع أو قلة الابتكار و... إلخ، بل نمط الإنتاج، أي من يخلق فائض القيمة ومن يتحكم به.

يقوم فاروفاكيس بتضخيم جوانب محددة من عمل المنصات الرقمية، ويدفع بها كدليل على أن نظاماً جديداً قد حلّ محل النظام الرأسمالي، بشكل يبدو أحياناً هزلياً. إذ يجب أن يكون واضحاً أن الحاجات الأساسية للإنسان، مثل المسكن والطعام والصحة والتعليم، لا تزال لا تُنتج أو تُسوّق من خلال المنصات الرقمية. رغم أن فاروفاكيس يتحدث عن قيام نظام جديد مستند إلى الريع يعتمد على المنصات الرقمية، إلا أن القسم الأعظم من الاقتصاد يتم خارج هذه المنصات.

وفقاً للماركسية، إن القيمة الفائضة أو فائض القيمة هي القيمة التي يخلقها العمال خلال عملية الإنتاج، والتي تفوق الأجور التي يتقاضونها لإعادة إنتاج قوة عملهم، أي أنها عمل غير مدفوع الأجر. في المجلد الأول، يتحدث ماركس عن أين يتم خلق فائض القيمة، ولكن في المجلد الثالث يتحدث عن كيف يتم تقسيم فائض القيمة بين الأصناف المختلفة من الرأسمال، مثل الرأسمال الصناعي والرأسمال التجاري والرأسمال المالي والرأسمال الطفيلي الذي يتحكم بالأرض. أي أن ماركس أكد بأن القيمة الفائضة لا تذهب كلها إلى الرأسمالي الذي يوظف العامل، بل تتخذ أشكالاً نقدية: أرباحاً للرأسمالي الذي يوظف العامل، وإيجاراً للرأسمالي مالك الأرض، وفائدة للرأسمالي المصرفي، وللرأسمالي التجاري الذي يتدخل بين الرأسمالي المنتج والمشتري. ولكن مصدر كل هذه الأرباح هو استغلال الطبقة العاملة.

يقول فاروفاكيس إنه في عصر "الإقطاعية التكنولوجية" قد حلّ الريع محل الربح، وهو يستخدم هذا المصطلح كماركسي. إن ما يقصده ماركس بمصطلح الريع هو الدخل المستخلص من التحكم في مصادر طبيعية غير منتجة من قبل عمل الإنسان، وتكون محدودة العرض وغير قابلة للتجديد، أي الأرض وما يرافقها من ثروات معدنية ومياه وثروة سمكية وغيرها. عندما يتحدث ماركس عن الريع، فإنه يتحدث عن شيء محدد وغير قابل لتأويلات مختلفة. فالريع، من منظور الماركسية، ليس رسوماً مقابل إيجار عقارات أو ممتلكات أو معدات بشكل مؤقت أو مقابل خدمة لأن كل هذه يدخل فيها عمل الإنسان.

إن الرسوم التي يفرضها صاحب أرض على شركة تعدين مثلاً أو على رأسمالي ينتج بضائع زراعية هي ريع؛ لأن صاحب الأرض لا يوظف عمالاً ولا يشارك في عملية إنتاج قيمة أو فائض قيمة، بل يحصل على الريع بشكل طفيلي. ولكن دخل منصات رقمية مثل أمازون ليس ريعاً. إن الدور الأساسي لأمازون هو أنها تعمل كمنصة تجارية توفر سوقاً وخدمات لوجستية وإعلانية لتبادل السلع. إن العمولات ورسوم الإعلانات، وأحياناً رسوم الاشتراك ورسوم الإيفاء (التنفيذ)، وغيرها من الرسوم التي تتحصل عليها من البائعين، تمثل في جوهرها جزءاً من فائض القيمة المنقول من رأس المال الصناعي (البائعين)، وهو ما يشكل أرباح أمازون. أي أن جزءاً كبيراً من أرباح أمازون يأتي من "الاستحواذ" على القيمة المنتجة في مكان آخر، مثل معامل في الصين وبنغلادش وفيتنام وإندونيسيا وإلخ.

ما يمكن منصة مثل أمازون أو غوغل من الاستحواذ على جزء من فائض القيمة التي ينتجها العمال في بقعة ما من العالم هو أنها تقدّم خدمة. في حالة أمازون، إنها توفر منصة تربط البائع بالمشتري؛ وفي حالة غوغل، يقوم بفهرسة المعلومات أثناء البحث، والتي هي نتاج عمل الإنسان الفكري. إن قيام أمازون أو علي بابا أو بي إن بي أو أوبر وغيرها بفرض رسوم على بائع بضاعة أو خدمة ليس ريعاً، بل رسوم مقابل خدمة هي نتاج عمل الإنسان. إن قدرة هذه المنصات على تقديم هذه الخدمة تأتي من توظيف عمل حي (عمال) أو عمل ميت (خوارزميات، وأجهزة، وخوادم، ومنشآت وإلخ) التي كانت هي الأخرى نتاج عمل الإنسان في مرحلة معينة.

ولكن أمازون لا تقوم بالاستحواذ على القيمة الفائضة المنتجة في مكان آخر فقط، بل تعمل أيضاً كمنصة إنتاجية تشارك في خلق القيمة، أو إضافة قيمة إضافية على البضاعة، إذ أنها شبكة لوجستية ضخمة؛ فمع وجود أكثر من 1.6 مليون عامل على مستوى العالم، فإن أنشطة التخزين والفرز والتوصيل التي تقوم بها أمازون تُعتبر استمراراً لعملية الإنتاج، وتندرج تحت "العمل المنتِج". يقوم عمال المستودعات والسائقون والعاملون في الخدمات اللوجستية بعمل يقلل من تكاليف التداول. وكان ماركس يعتبر النقل بالذات قادراً على إضافة قيمة، لأنه يغيّر الموقع المكاني للسلعة. ولكن حتى إذا جادل أحد بأن عمليات التخزين والفرز والتوصيل وغيرها ليست عملاً منتجاً لفائض القيمة، فهذا لا يجعل من عمل أمازون ريعاً.

من جهة أخرى، تقوم أمازون بالاستثمار بكثافة في التكنولوجيا والبنية التحتية على شكل الحوسبة السحابية وتطوير الخوارزميات المعقدة وصيانتها وتقنيات الخدمات اللوجستية والذكاء الاصطناعي (على سبيل المثال، أنفقت 42.7 مليار دولار في البحث والتطوير عام 2020 وحده).

البقية على الصفحة الثالثة

تتمة الوجه الأخر لحملة علي الزيدي...

في ظل هذا الوضع، يتوجب على العمال والكادحين أن يركضوا ويتصببوا عرقاً أضعاف ما كانوا عليه في السابق للوفاء بتكاليف الطعام والكهرباء والماء والوقود والاحتياجات الأساسية جداً للحياة، فضلاً عن كل هذه الضرائب التي فرضتها الحكومة عليهم. وإذا مرض أحد أفراد عائلتهم، يتوجب عليهم بيع ذلك المأوى الذي حصلوا عليه بسنوات من المشقة والمعاناة وتسليمه لمستشفيات هؤلاء الفاسدين الكبار الخاصة. وإن لم يفعلوا ذلك، فلن يتمكنوا حتى من استلام جثامين موتاهم.

إنها بحق مسرحية مضللة للغاية يخرجها كبار الفاسدين الحاكمين عبر كابينة علي الزيدي. وإلى جانب ضجيج مكافحة الفساد، تدفَع جماهير العراق نحو مسار يجعل حياتها أكثر صعوبة وكارثية، ويغرقها في المشقة والبؤس. يقبضون على اللصوص الصغار ليظل اللصوص الكبار في أمان ويواصلوا عملهم.

لكن المشروع الرئيسي لهذه الكابينة، والذي يحاولون تجميله في عيون الناس، هو أن تتنصل الحكومة من أي مسؤولية كانت تتحملها سابقاً تجاه المواطنين. أصبحت الجماهير نفسها مسؤولة عن كل شيء يخصها؛ فالحكومة هي حكومة الشركات، وكل همها هو توفير فرص أكبر لتراكم رأس المال وأرباح تلك الشركات على حساب زيادة حرمان الجماهير العاملة والكادحة. وهي لا تولي أدنى أهمية لحياة الجماهير ومعيشتها وصحتها. وإذا استمرت الأوضاع على هذا المنوال، فإن حجز جثامين الموتى بسبب عدم قدرة أقاربهم على دفع ديون المستشفيات الخاصة بهؤلاء الحكام أنفسهم، ستتحول من حالات استثنائية قليلة إلى ظاهرة عامة وشاملة.

إن إيقاف هذا المسار الجائر لرأس المال وإفشاله، ومحاسبة كبار الفاسدين، واستئصال شأفة الفساد، وإعادة تريليونات الدولارات المسروقة (بشرط أن تُصرف على تكاليف المعيشة والصحة والخدمات الكاملة للعمال والموظفين والجماهير الكادحة) لا يتطلب نضالاً جماهيرياً واسعاً وحازماً فحسب، بل يستلزم ثورة.

إن ميدان نضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة هو تنظيم هذا النضال وهذه الثورة، وليس الانخداع بالبطولات الزائفة لعلي الزيدي وأمثاله، الذين ليسوا سوى موظفين في نظام رأسمالي فاسد حتى النخاع.

تتمة أهم الثغرات في نظرية فاروفاكيس...

تعمل هذه الاستثمارات على بناء شبكة عالية الكفاءة. إن هذه البنية التحتية، على شكل حوسبة سحابية، هي التي تمكن أمازون من تقديم خدمة استضافة رقمية بتوظيف الخوادم مثلاً. ويمكن اعتبار عمل مهندسي البرمجيات والفنيين والعاملين في مراكز البيانات عملاً منتجاً لفائض القيمة، إذ يحقق أرباحاً من خلال بيع خدمات الحوسبة. فالبضائع الفكرية، مثل البرامج والخوارزميات، هي نتاج عملية استغلال الطبقة العاملة. حتى البضائع الفكرية التي تنتج عن طريق الذكاء الاصطناعي يدخل عمل الإنسان في إنتاجها بصيغة أو بأخرى في مرحلة معينة. فماركس، بعكس آدم سميث، يقول بأن فائض القيمة يُنتَج في عملية إنتاج البضائع والخدمات. وبما أن البرامج تساهم في إنتاج خدمة، إذن هناك فائض قيمة وليس ريعاً.

الأكثر من ذلك، أن بعض هذه الشركات، مثل أمازون وآبل وغيرها تقوم بإنتاج بضائع معينة، كأجهزة إلكترونية وبضائع فكرية، كأي رأسمالي. إن هذه المنصات في النهاية هي صاحب عمل رأسمالي يوظف عمالة منتجة (مثل العاملين في الخدمات اللوجستية والحوسبة السحابية وبعض الخدمات الرقمية وإنتاج البضائع). وهكذا، فإنها تستحوذ على فائض القيمة المنتجة في أماكن أخرى، وتنتج أيضاً فائض القيمة بصورة مباشرة.

باختصار، إن دخل المنصات الرقمية ليس ريعاً طفيلياً، بل هو ربح ينتج عن طريق تشغيل العمال. إن مشاركة العمال هي مسألة أساسية في إنتاج القيمة والقيمة التبادلية التي هي متأصلة في هذه المنصات. إن دفع رسوم لأمازون مقابل استضافة الموقع الإلكتروني لشركة أو شخص ليس ريعاً، كما أن الرسوم التي يدفعها البائع مقابل تسويق بضاعته ليست ريعاً، بل هي رسوم مقابل خدمة ناتجة من استخدام عمال أمازون، واستخلاص قيمة فائضة منتجة في مكان آخر. حتى المنصات التي تحصل على أرباحها من الدعايات الاستهلاكية، فإنها تحتاج إلى عمال لتقديم هذه الخدمة، أي منصة لعرض الدعايات على المستهلكين. وإن رسوم الدعاية التي يدفعها الرأسمالي تُستخرج من فائض قيمة تم إنتاجها في مكان ما. كما تقوم هذه المنصات بإنتاج وبيع أجهزة وبرامج، وهذا ليس ريعاً. لذا، فإن استخدام مصطلح الريع غير صحيح، وهذه ليست مسألة لغوية، بل يترتب عليها تحليلات غير صحيحة.

يؤكد فاروفاكيس بأن الريع أو الإيجار المستخلص من خلال التحكم بمنصات مثل أمازون قد حل محل الربح الذي يحققه الرأسمالي من خلال فائض القيمة الناتجة عن استغلال العامل في عملية الإنتاج. ولكن ليس هناك أي ذكر لحقيقة أن كل البضائع التي تبيعها المنصات الرقمية هي بضائع يقوم عمال حقيقيون في مكان ما من هذا العالم بإنتاجها. أي بدون إنتاج هذه البضائع، لن يكون هناك شيء يستطيع جيف بيزوس بيعه على أمازون غير الاجهزة والخدمات التي ينتجها. وإذا كانت أمازون، بوصفها منصة رقمية، تمارس قوة سوقية تمكّنها من الاستحواذ على حصة كبيرة من إجمالي فائض القيمة تفوق حصة الرأسمالي الصناعي أو المصرفي أو الريعي، فهذا لا يجعل من أرباحها ريعاً، ولا يمثل تغيراً جوهرياً في طبيعة العلاقات الإنتاجية للنظام الحاكم، وليست مشكلة العامل الأساسية. يقول فاروفاكيس إنها مشكلة العامل والمجتمع، حتى إذا لم نهتم بالموضوع، لأن الرأسمال الذي يحصل عليه جيف بيزوس لا يُعاد استثماره في المجتمع. ولكن سبب عدم استثمار هذا الرأسمال ليس لأن جيف بيزوس هو رأسمالي سحابي، بل لأنه ليس هناك فرص استثمار؛ فهناك فائض إنتاج، وانخفاض في القوة الشرائية للطبقة العاملة، أي بسبب ميل معدل الربح إلى الانخفاض. لهذا السبب يذهب جزء كبير من الرأسمال إلى سوق البورصة والمضاربات. إن مشكلة فاروفاكيس أنه لا يفسر الأمور من خلال آليات عمل كل الرأسمال العالمي، بل من خلال أصناف معينة من الرأسمال.

يقول فاروفاكيس إن الربع لا يُستخلص من الرأسمالي الصناعي فحسب، بل منا جميعاً، أي الزبائن أيضاً، عن طريق خلق رغبات لدينا من خلال الخوارزميات التي يوظفها الرأسمال السحابي، ثم يقوم ببيع بضائع لإشباع هذه الرغبات من خلال فرض أسعار احتكارية، ويقول إنها مختلفة عن السوق. أولاً، لست متأكداً من أن أسعار البضائع التي نشتريها من خلال هذه المنصات هي أعلى من أسعار المواد التي نشتريها في المولات والسوبرماركت، أي أن الأسعار الاحتكارية هي الأعلى. فهناك فكرة معروفة وقديمة، وهي أن الرأسمالي يبيع البضاعة بالسعر الذي تحدده المنافسة، أو بالسعر الذي يتحمله السوق.

ورغم أن فاروفاكيس يلحّ على فكرة أن الخوارزميات تخلق لنا رغبات، فتبيع لنا بضائع لإشباع تلك الرغبات، ويقول إنها مختلفة عن السوق، إلا أنه يفشل في تقديم دليل ملموس على أن هذا الأمر مختلف عن السوق "التقليدي" والدعاية الاستهلاكية، التي أساسها خلق رغبات عند الناس، وإعطاء صورة مزيفة عن البضاعة عن طريق تضخيم محاسنها وإخفاء سلبياتها. من جهة أخرى، رغم أن الكثير من الناس يشترون بضائع لا يحتاجونها، إلا أن القسم الأعظم من أجور العمال يُصرف على الحاجات الأساسية، مثل المسكن، والملبس، والأكل، والتنقل. إن 70-80% من الطبقة العاملة في أمريكا لا يمكنها تحمل تأخير أجورها لمدة أسبوع، ولا تستطيع تغطية طارئ يكلف 400 دولار. فكيف يكون حجم الشراء غير الضروري بهذه الدرجة من الأهمية؟

يدعي طرح "الإقطاعية التكنولوجية" أن مستخدمي موقع ما يمدّون مالكي هذه المنصة الرقمية بمعلومات عن أنفسهم، ويستخدمها المالكون لتحقيق منافع تجارية وأرباح، وبالتالي فإن المستخدمين هم أقنان غير مدفوعي الأجر. يُقال إن أنشطة المستخدمين على المنصات – كالتصفح والإعجاب والمشاركة وإنشاء المحتوى – هي أشكال من "العمل الرقمي". تستحوذ المنصات مجاناً على البيانات الناتجة عن هذه الأنشطة وتحولها إلى سلع ومصادر لفائض القيمة، أي أن مستخدمي المنصات الرقمية هم أقنان، ومالكو رأس المال السحابي "السحابيون" هم الأسياد الإقطاعيون. ولكن ما يقوم به مستخدم منصة رقمية ليس عملاً إنتاجياً، لذلك لا يمكن أن يخلق فائض قيمة. إن كل ما يقوم به المستخدم هو تسهيل عملية التسويق والدعاية الاستهلاكية، عن طريق تزويد هذه المنصات بمعلومات قيّمة عن البائع والمشتري. إن التصفح والتفاعل وكتابة التعليقات والمنشورات والمشاركة وإنشاء المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية ليس عملاً رقمياً. نعم، إنها تولد بيانات تُباع للمعلنين، ويحقق ربحاً للمنصة، ولا يحصل المستخدمون على أي تعويض اقتصادي مباشر، إلا في حالات مثل منتجي المحتوى على يوتيوب مثلاً. ولكن الربح الذي يحققه صاحب المنصة يأتي من البائع وليس المستخدم، أو من الاستيلاء على العمل غير المأجور. إن المستخدمين يُسهّلون وظيفة المنصات في الاستحواذ على قسم من فائض القيمة المنتجة في مكان آخر، لكنهم هم أنفسهم لا ينتجون قيمة فائضة.

للموضوع تتمة....

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

تحالف السلطة والإسلاميين في قمع الأصوات المعارضة والتحررين!

توانا محمد نوري

عندما ننظر إلى الصراعات داخل المجتمع في كردستان، غالباً ما يبدو أن المشاكل تقتصر على الدين أو التقاليد. لكن إذا تعمقنا أكثر، نجد أن محاولات القوى الإسلامية لتضييق الخناق على حرية النقد، هي في جوهرها جزء من صراع طبقي، ومحاولة للحفاظ على هيمنتها الأيديولوجية والاقتصادية. فالإسلام السياسي، بوصفه أداة بيد الطبقة الحاكمة، يسعى لإسكات أي صوت ينتقد أسس النظام القائم.

تُظهر لنا قضية بهار علي، المحامية والناشطة في مجال حقوق المرأة، هذا الأمر بوضوح. فعندما تنتقد بهار قانون الأحوال الشخصية ومسألة تعدد الزوجات، فإنها لا تتحدث فقط عن قضية اجتماعية، بل تلمس جرحاً عميقاً في النظام الأبوي والرأسمالي الذي ينظر إلى المرأة كملكية وسلعة. إن الهجوم عليها، واستخدام القوانين لاعتقالها، يدل على كيفية تظافر مؤسسات الدولة والقوى الرجعية لحماية البنية الطبقية التي تصب في مصلحتها.

من جهة أخرى، تظهر قضية يونس راوي، الكاتب والناقد للإسلام السياسي، أبعاداً أخرى لهذا الصراع. فيونس، الذي يمتلك خلفية دينية، عندما ينتقد توظيف الدين لأغراض سياسية، يصبح تهديداً لمصالح تلك القوى التي تتاجر بالدين. بالنسبة للإسلاميين، لا يمثل نقد يونس مجرد خلاف فقهي، بل هو ضربة لرأس المال الرمزي الذي يستخدمونه للسيطرة على الجماهير، وتحقيق السلطة والثروة.

يكشف هذان المثالان كيف يُوظَّف الدين كأيديولوجية لتبرير التفاوت وقمع الاحتجاجات. فالدين في أيدي السلطة السياسية يتحول إلى أداة لتخدير الناس، وإبعادهم عن فهم الأسباب الحقيقية لقمعهم. وعندما يحاول شخص مثل بهار أو يونس خلق هذا الوعي، يصبحان فوراً هدفاً للهجمات، لأن صوتهما يشكل تهديداً لأسس سلطة الحكام.

إن هذا التنسيق بين السلطة السياسية والقطاعات الرجعية ليس مصادفة، بل هو "عقد صامت" لحماية النظام. وهنا تظهر السلطة الرأسمالية والإسلام السياسي كوجهين لعملة واحدة؛ أحدهما يوفّر الشرعية "القانونية والسياسية" للنظام، والآخر يوفّر الشرعية "الدينية والمقدسة". لذا، عندما يظهر صوت معارض، يتم تسخير كامل آلة الدولة، بدءاً من المحاكم وصولاً إلى الأجهزة الأمنية، لخدمة ذلك القمع المغلف بالدين. وهذا يدل على أن "الوعي الجماهيري" هو أكبر تهديد لتحالف المصلحة الذي يستند عليه الطرفان.

إن تضييق الخناق على حرية التعبير في كردستان ليست مجرد قضية حقوق إنسان، بل هي جزء لا يتجزأ من أزمة النظام الاقتصادي والسياسي. فعندما يعاني الشباب من البطالة، وتُقمع المرأة، وتتركز الثروات في يد أقلية صغيرة، تحتاج السلطة والقوى الإسلامية إلى خلق أعداء وهميّين، وإخافة الناس باسم حماية المقدسات. وبهذه الطريقة، يصرفون انتباه الناس عن القضايا الجوهرية كالفقر والظلم.

لمواجهة هذا الوضع، لا يكفي التحدث عن حرية التعبير فقط. بل يجب أن ندرك أن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بتفكيك الأسس الاقتصادية والاجتماعية للقمع. يجب أن يكون الدفاع عن أشخاص مثل بهار علي ويونس راوي جزءاً من نضال أوسع ضد البنية السياسية والاقتصادية المهيمنة، وليس مجرد حرب فكرية ضد القوى الإسلامية. بل لا بد من خلق وعي طبقي، يدرك فيه العمال والكادحون أين تكمن مصالحهم الحقيقية، ومن الذي يقمعهم حقاً.

إن الجهود المشتركة للسلطة الكوردستانية وخدامها في صفوف الإسلام السياسي والتيارات الإسلامية، لإسكات النقاد، ليست دليلاً على قوتهم، بل دليل على ضعفهم وخوفهم من الوعي الذي بدأ يتشكل بين الجماهير الكادحة والمضطهدة. فكل صوت ناقد هو خطوة نحو كشف ذلك الغطاء الأيديولوجي الذي يختبئ وراءه النظام، وتقريب طريق الحرية والخلاص من سلطة البرجوازية الكوردية المستبدة

انعقاد المؤتمر السنوي للتجمع الوطني من أجل الديمقراطية والسلام في مدينة أوساكا اليابانية

التضامن مع الشعب الفلسطيني يهيمن على جلسات المؤتمر وأوراقه وقراراته

انعقد في مدينة أوساكا اليابانية يومي 25 و26 تموز/يوليو المؤتمر السنوي السابع والخمسون للتجمع الوطني من أجل الديمقراطية والسلام، بمشاركة وفود دولية من فلسطين والعراق والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وأوكيناوا والبرازيل، إلى جانب ممثلين عن عدد من الأحزاب السياسية اليابانية، وأعضاء في البرلمان الياباني ومجالس البلديات، فضلاً عن المئات من أعضاء ونشطاء الحركة الداعية إلى الحرية والسلام الذين قدموا من مختلف المدن اليابانية.

شارك من فلسطين محمد علوش، أمين سر جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وسكرتير اتحاد نضال العمال الفلسطيني. ومن العراق شارك سمير عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي، والأمين العام للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني. ومن الولايات المتحدة الأمريكية شارك وفد من منظمة الاشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا (DSA) ضم لويزا مارتينز، وبرين دان، وسامي زيمرمان، إضافة إلى آية الأشمر ممثلة عن منظمة مهندسون ضد الفصل العنصري. ومن تايوان شارك تاسان لوشانغ ممثلاً عن حزب العمال في تايوان، ومن البرازيل جيرونيمو كريس، ومن كوريا الجنوبية ممثلون عن الحركة المناهضة للحرب والقواعد العسكرية الأمريكية، إلى جانب عدد من نشطاء الحركة الداعية إلى السلام.

أما من اليابان، فقد شارك حزب الحركة الديمقراطية من أجل الاشتراكية (MDS) ، ومثله رئيس الحزب ساتو كابوتشي، إلى جانب عدد كبير من قياداته وأعضائه، كما شارك الحزب الشيوعي الياباني، والحزب الاشتراكي الديمقراطي. ومن أوكيناوا شارك كونوي أراكي ممثلاً عن شبكة أوكيناوا – النضال ضد عسكرة اليابان، إلى جانب جمعية "لا مزيد من معركة أوكيناوا".

تخلل اليوم الأول للمؤتمر كلمات وخطابات افتتاحية ألقتها الوفود المشاركة، تناولت المرحلة الخطيرة التي تعيشها البشرية في ظل تصاعد النزعة العسكرية التي تقودها الإمبريالية الأمريكية بهدف فرض هيمنتها على العالم، وضمان تعظيم أرباح رأس المال عبر الحروب وسياسات البلطجة، كما جرى في فنزويلا، وما يتجلى اليوم في إيران، إلى جانب تصاعد التهديدات العسكرية في منطقة المحيط الهادئ. كما تناولت الكلمات سياسة البلطجة والإبادة الجماعية التي تمارسها الدولة الإسرائيلية الفاشية بحق الشعب الفلسطيني.

وأكدت جميع الكلمات على ضرورة التصدي للبربرية الرأسمالية التي تنتج الحروب والفقر والدمار، والعمل على تعزيز الحركة العالمية والأممية من أجل الحرية والسلام، وتوسيع حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي اليوم الثاني نُظمت ست عشرة ورشة عمل وجلسة حوارية، خُصصت لتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الحركات المشاركة القادمة من مختلف البلدان. وقد حظيت ورشة العمل الخاصة بتعزيز حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني باهتمام واسع، وشهدت حضوراً كثيفاً ومداخلات غنية من المشاركين، ما عكس المكانة المركزية التي تحتلها القضية الفلسطينية في أوساط الحركة.

وسادت أجواء المؤتمر روح الحماسة والأمل والثقة بإمكانية توسيع الحركة العالمية المناضلة من أجل الحرية والسلام. واختُتم المؤتمر بإقرار عشرات القرارات التي تناولت الحرب في الشرق الأوسط وأوكرانيا، ومناهضة التهديدات العسكرية وعسكرة منطقة المحيط الهادئ، ورفض القواعد العسكرية الأمريكية، والنضال ضد الفقر والبطالة، والتأكيد على مواصلة وتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني.

واختتم المؤتمر أعماله بترديد الأغاني والشعارات الداعية إلى الحرية لفلسطين، في مشهد جسّد المكانة التي احتلتها القضية الفلسطينية في مجمل أعمال المؤتمر.